## ● أخبار قصيرة



### تريليون دولار.. فاتورة استنزاف الاقتصاد اليمني جراء العدوان والحصار

كشفت وزارات الاقتصاد والعدل والنقل والإعلام والخارجية في صنعاء أن الخسائر التراكمية للاقتصاد اليمني منذ بداية العدوان والحصار السعودي تجاوزت ١,١ تريليون دولار أميركي.
وأعلنت، خلال مؤتمر صحفي الثلاثاء، أن الخسائر المادية المباشرة جراء التصعيد الأخير، الممتد من ١٣ تموز/يوليو حتى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، تخطّت ٨٠٠ مليون دولار، وفق حصيلة أولية.
وأوضحت أن الاستهداف طال ٢٥ مصنعاً خلال ١٣٣ يوماً، دُمّرت غالبيتها بالكامل، فيما تضررت ثلاثة مصانع جزئياً، إلى جانب أضرار واسعة في سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.
وأشارت الوزارات إلى تداعيات الحصار والقيود المفروضة على اليمن، داعيةً إلى إجراء تحقيق دولي مستقل، وتعويض المتضررين، وتسهيل حركة الملاحة وفتح مطار صنعاء والموانئ اليمنية دون قيود.



### اختراقات تكشف هشاشة الأمن الأميركي

في ضربة جديدة للأمن السيبراني الأميركي، تعرضت وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه» ومكتب مدير الاستخبارات الوطنية لاختراق إلكتروني أدى إلى كشف معلومات حكومية غير مصنفة سرية، وفق تقارير إعلامية.
ويأتي الحادث في وقت تواجه فيه المؤسسات الأميركية سلسلة اختراقات وهجمات طالت أيضاً مكتب التحقيقات الفدرالي ووزارتي الدفاع والأمن الداخلي، ما يسلط الضوء على ثغرات مقلقة في منظومة الحماية الرقمية الأميركية، ويثير تساؤلات بشأن قدرة واشنطن على تأمين أكثر مؤسساتها حساسية. ورغم تأكيد السلطات عدم اختراق الأنظمة السرية أو تعطيل القدرات الحيوية، فإن تكرار الحوادث يضع الأجهزة الاستخباراتية أمام اختبار جديد، ويكشف صعوبة حماية البيانات الحكومية.

### فضيحة متفجرات تهزّ صفقات بريطانيا العسكرية لأوكرانيا

كشف تحقيق لصحيفة «فايننشال تايمز» أن وزارة الدفاع البريطانية أنفقت أكثر من ٢٦ مليون جنيه إسترليني على صفقات متفجرات أُرسلت إلى أوكرانيا، قبل أن تكشف الاختبارات عدم مطابقتها للمواصفات المعلنة. ووفق التحقيق، شملت الصفقات ٢٠٤ أطنان من المتفجرات، تبيّن أنها تعتمد على مادة بديلة أكثر حساسية، وتفتقر إلى مكوّن أساسي في تركيبتها التقليدية، ما أثار مخاوف جدية على سلامة الجنود الأوكرانيين. والأخطر أن الاختبارات البريطانية كشفت طبيعة المواد المستخدمة، فيما استمر إرسال الشحنات، ما وضع وزارة الدفاع البريطانية أمام تساؤلات محرجة بشأن تجاهل نتائج الفحوصات، وضعف الرقابة على صفقات التسليح، وإهدار ملايين الجنيهات من أموال دافعي الضرائب.

## غضب شعبي يتسع

# طبول الحرب تقرع في أوروبا.. تعبئة عسكرية وتمرد شبابي على التجنيد




**الوفاق/** لم تعد أوروبا تكتفي برفع الإنفاق العسكري أو تعزيز قواتها على الحدود، بل بدأت تهيئ مجتمعاتها بأكملها لاحتمال اندلاع حرب واسعة. الملاجئ تُجهّز، والمواطنون يُطلب منهم تخزين الغذاء والمياه والأدوية، والشركات مطالبة بوضع خطط للطوارئ، فيما تتوسع برامج التجنيد والتدريب والاستعداد المدني.
لكن المفارقة أن هذه التعبئة تجري داخل قارة تعيش أصلاً أزمات اقتصادية واجتماعية واحتجاجات متصاعدة، من الغلاء وأزمة السكن إلى الإضرابات والغضب الشعبي وتراجع الثقة بالحكومات. وبينما تُوجَّه مئات المليارات نحو التسلح، يُطلب من المواطنين الاستعداد لتحمل أعباء مرحلة أكثر قلقاً واضطراباً. وهنا يبرز السؤال: هل تبني أوروبا منظومة تحمي شعوبها، أم تهيئها نفسياً ومادياً لحرب قد تكون كلفتها أكبر من قدرتها على الاحتمال؟

### روته يدعو إلى التعبئة الشاملة.. الناتو يريد مجتمعات مستعدة للحرب

لم يترك تصريح الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، مارك روته، مجالاً كبيراً للالتباس بشأن طبيعة المرحلة التي يريد الناتو أن تدخلها الدول الأوروبية. فقد دعا خلال جلسة الجمعية البرلمانية للحلف في برلين إلى إعداد العسكريين والمدنيين والمؤسسات الحكومية والشركات لاحتمال اندلاع حرب، مؤكداً ضرورة تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وإشراك قطاع الأعمال والإدارات الحكومية والمحلية والمواطنين في الاستعداد لمواجهة الأزمات.
والأكثر دلالة أن روته لم يحصر الاستعداد في الجوانب العسكرية، بل شدد على ضرورة ضمان استمرار الكهرباء والتدفئة وعمل المستشفيات ووسائل النقل والاتصالات في حال نشوب نزاع مسلح. كما استشهد بتجارب النرويج والسويد والدنمارك وفنلندا، داعياً إلى توعية المواطنين بالإجراءات التي ينبغي اتباعها عند اندلاع الحرب، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة المدنية والقوات المسلحة.
وفي الوقت نفسه، طالب روته بالإسراع في تنفيذ قرار قمة لاهاي برفع الإنفاق الدفاعي والأمني إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥، منها ٣,٥٪ للاحتياجات الدفاعية الأساسية و١,٥٪ للاستثمارات المرتبطة بالأمن والجاهزية المدنية. وهنا تتضح أبعاد المشروع الذي يدفع الناتو باتجاهه: لم يعد المطلوب من الدول الأوروبية تجهيز الجيوش وحدها، بل تهيئة المجتمع والاقتصاد والمؤسسات لتكون قادرة على العمل في ظروف الحرب.

### من الثكنات إلى البيوت.. الاستعداد للحرب يدخل الحياة اليومية

ففي بولندا يجري تطوير شبكة الملاجئ التي تضم نحو ٨٦ ألف ملجأ، قادرة وفق البيانات المنشورة على استيعاب قرابة ٢٥ مليون شخص. وفي السويد يوجد نحو ٦٤ ألف ملجأ تتسع لحوالي سبعة ملايين شخص، بينما تمتلك فنلندا قرابة ٥٠,٥٠٠ ملجأ تستوعب نحو ٤,٨ ملايين شخص. كما عادت فنلندا إلى اختبار فعالية ملاجئها في مواجهة تهديدات الحروب الحديثة.
وفي السويد، طُلب من الشركات التي يزيد عدد موظفيها على خمسة إعداد خطط لأسوأ السيناريوهات، فيما أُبلغ نحو ٥٠٠ ألف شخص بإمكانية تكليفهم بأدوار ضمن الوظائف العسكرية في حال نشوب نزاع مسلح. أما الدنمارك، فتوسّع نموذج الاستعداد الشامل لديها، مع توسيع التجنيد ليشمل النساء وتمديد الخدمة العسكرية من أربعة أشهر إلى أحد عشر شهراً.
ولم يتوقف الأمر عند المؤسسات، فالاتحاد الأوروبي يدفع المواطنين إلى الاستعداد لتدبير احتياجاتهم الأساسية لمدة ٧٢ ساعة على الأقل عند وقوع أزمة، بما يشمل تخزين الغذاء والمياه والأدوية وتجهيز حقائب الطوارئ ووضع خطط للإخلاء.

### ٥٪ من الناتج المحلي.. سباق تسلح يضغط على الأولويات الاجتماعية

تكشف دعوة روته لرفع الإنفاق الدفاعي والأمني إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥ حجم التحول في الأولويات الأوروبية، إذ لم تعد المسألة زيادة محدودة في موازنات الجيوش، بل إعادة توجيه موارد ضخمة نحو منظومة عسكرية وأمنية طويلة الأمد.
وتشير تقديرات أوروبية إلى أن الإنفاق الدفاعي لدول الاتحاد بلغ ٤١٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مع توقع ارتفاعه إلى ٤٥٤ مليار يورو في ٢٠٢٦.
لكن هذه الأرقام تفتح باباً واسعاً للتساؤلات الاجتماعية: كيف ستنعكس هذه الالتزامات على الإنفاق الصحي والتعليمي والخدمات العامة؟ وكيف ستتعامل الحكومات مع مواطنين يواجهون ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمات السكن والطاقة، بينما يُطلب منهم تقبل مرحلة طويلة من التعبئة العسكرية؟

### اقتصاد الحرب يتمدد.. الشركات وسلاسل الإمداد في دائرة التعبئة

من أبرز التحولات التي تكشف عمق الاستعداد الأوروبي أن التعبئة لم تعد عسكرية فقط، بل بدأت تمتد إلى الاقتصاد والقطاع الخاص. فالشركات ومصانع الإنتاج ومؤسسات النقل والطاقة والاتصالات أصبحت مطالبة بإدراج احتمالات الحرب والأزمات الكبرى ضمن خططها التشغيلية، وضمان استمرار الخدمات والإمدادات حتى في الظروف الاستثنائية. وهذا يعني أن المصانع وسلاسل التوريد والموارد اللوجستية لم تعد مجرد عناصر في النشاط الاقتصادي الطبيعي، بل أصبحت جزءاً من منظومة الجاهزية الدفاعية. كما أن التوسع في الصناعات العسكرية وإنتاج الذخائر والمعدات وأنظمة الدفاع الجوي يفتح الباب أمام إعادة توجيه استثمارات وأولويات اقتصادية نحو احتياجات التسلح.
وتكمن خطورة هذا التحول في أن اقتصاد الحرب لا يبدأ بالضرورة مع إطلاق أول رصاصة؛ فقد يبدأ تدريجياً عندما تصبح متطلبات الأمن العسكري معياراً أساسياً لتوزيع الموارد وتحديد الاستثمارات والأولويات الحكومية.

### المدنيون في قلب المواجهة.. الناتو يوسّع مفهوم الجاهزية

إن توسيع الناتو لمفهوم الجاهزية ليشمل المدنيين والبنية التحتية والموارد الاقتصادية يعني أن حدود الاستعداد العسكري لم تعد تقف عند الثكنات والمنشآت الدفاعية. فالمستشفيات وشبكات الكهرباء والاتصالات والنقل والإمدادات الغذائية باتت جميعها ضمن منظومة الصمود التي يريد الحلف بناءها.

**مظاهرات شبابية رافضة للخدمة العسكرية في أوروبا**

**تعيد أوروبا تهيئة جيوشها واقتصاداتها ومجتمعاتها لاحتمالات الحرب، استجابةً لدعوات الناتو إلى التعبئة الشاملة، وسط تصاعد الاحتجاجات والأزمات المعيشية وتراجع الثقة بالحكومات**

**التوجه نحو عسكرة المجتمعات يعيد شبح التجنيد الإجباري إلى الواجهة، ويفتح باب المواجهة بين الحكومات والشارع الأوروبي بشأن مستقبل القارة وأولويات شعوبها**

وتقدم الحكومات هذه الإجراءات باعتبارها ضرورية لتعزيز الردع والصمود، خصوصاً في ظل الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد المخاوف الأمنية. لكن توسيع التعبئة العسكرية لا يلغي الحاجة إلى معالجة الأسباب السياسية التي تقود إلى المواجهة، كما أن الاستعداد للحرب لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على منعها.
وتشير تقديرات مراكز الدراسات العسكرية إلى استمرار وجود فجوات أوروبية في مجالات الذخائر والدفاع الجوي والأفراد والقدرة على الاستمرار في حرب واسعة، وهو ما يطرح تساؤلات حول حجم الالتزامات المطلوبة والقدرة الفعلية على تنفيذها.

### أوروبا تغلي من الداخل.. الاحتقان الاجتماعي يرافق التعبئة العسكرية

فأوروبا تواجه موجات من الاحتجاجات والإضرابات والتحركات الشعبية المرتبطة بارتفاع الأسعار وأزمة السكن والأجور وتراجع الخدمات العامة. وشهدت فرنسا وإيطاليا وألمانيا والبرتغال ودول أخرى تحركات تعكس اتساع حالة الاستياء الاجتماعي وتزايد الضغوط على الحكومات.
وفي ظل هذه الظروف، يصبح توجيه مئات المليارات إلى الدفاع قضية تتجاوز الحسابات العسكرية، لتتحول إلى موضوع خلاف اجتماعي وسياسي. فهناك مواطنون يتساءلون عن الأولويات، وعمال يطالبون بتحسين الأجور، وشباب يواجهون صعوبة في الحصول على السكن والعمل، وقطاعات واسعة تخشى تراجع مستوى الخدمات العامة.
وتزداد حساسية هذه المفارقة عندما تطلب الحكومات من المواطنين الاستعداد لاحتمالات الحرب، في وقت لم تنجح فيه في تبديد مخاوفهم المرتبطة بالحياة اليومية. فالمواطن الذي يقلقه مستقبله الاقتصادي قد يجد صعوبة في تقبل أن تصبح التعبئة العسكرية أولوية تتقدم على مطالبه الاجتماعية.
ختاماً، أوروبا اليوم لا تجهّز جيوشها وملاجئها فقط، بل تعيد تنظيم اقتصادها ومؤسساتها ومجتمعاتها وفق احتمالات الحرب، استجابة لدعوات الناتو إلى التعبئة الشاملة، في وقت تتصاعد فيه الاحتجاجات والأزمات المعيشية وتراجع الثقة بالحكومات.

## الاحتلال يوسّع حرب الاغتيالات في غزة.. الأمن الداخلي في مرمى الاستهداف

اغتال جيش العدو الصهيوني، الثلاثاء، مدير جهاز الأمن الداخلي في قطاع غزة، العميد نعيم أبو نحل، إثر استهدافه بطائرة مسيّرة أثناء سيره في منطقة أنصار غربي مدينة غزة، في تصعيد جديد يستهدف الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية، ويأتي في سياق العدوان الصهيوني المتواصل على القطاع.
وأسفر التصعيد الصهيوني خلال ٢٤ ساعة عن استشهاد عشرة فلسطينيين، بينهم عناصر في الشرطة، جراء غارات جوية وعمليات إطلاق نار في مناطق متفرقة. كما استهدفت طائرات الاحتلال نقطة أمنية في شارع ٥ بمواصي خان يونس، ما أدى إلى استشهاد معاوني الشرطة وجدي أبو صلاح وأكرم أبو طعيمة.
وربطت وزارة الداخلية الفلسطينية اغتيال أبو نحل بالعمليات الأمنية التي نفذها جهاز الأمن الداخلي مؤخراً ضد مجموعات متهمة بالتعاون مع الاحتلال، مؤكدةً أن استهداف القيادات والعناصر الأمنية يأتي ضمن مخطط صهيوني لضرب الأمن الداخلي وإشاعة الفوضى وزعزعة الاستقرار في القطاع.
وكان أبو نحل قد تولى إدارة الجهاز خلفاً لمعين العرابيد، الذي اعتقله الاحتلال خلال عملية خاصة في مدينة غزة في سبتمبر/ أيلول الماضي. واحتفى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو ووزير جيشه يسرائيل كاتس بالعملية، واعتبراها جزءاً من السياسة الهجومية الصهيونية.
من جهتها، اعتبرت حركة حماس أن الاغتيال يشكل استهدافاً مباشراً للمجتمع الفلسطيني وأمنه الداخلي، وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.
وتزامنت هذه التطورات مع استهداف خيمة في حي الكرامة شمال غربي غزة، ما أدى إلى استشهاد فلسطينيين، إضافة إلى استشهاد ثلاثة آخرين من عائلة أبو حسنين برصاص الاحتلال وسط القطاع.
وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار التصعيد الصهيوني في قطاع غزة، رغم الحديث عن وقف إطلاق النار، وسط اتهامات فلسطينية بأن استهداف القيادات الأمنية والمؤسسات المدنية يهدد الاستقرار الداخلي في القطاع.



## بوتين يتوعد بالرد.. روسيا تفرض معادلاتها وأوروبا تدفع ثمن رهاناتها

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الرد على الهجمات الأوكرانية التي تستهدف منشآت النفط والطاقة الروسية «أمر حتمي»، مشدداً على أن موسكو لن تقف مكتوفة الأيدي أمام استهداف بنيتها التحتية، وموجهاً بتعزيز الإجراءات الأمنية لحماية المنشآت الحيوية.
وخلال اجتماع في الكرملين مع مسؤولين حكوميين وقيادات قطاع الطاقة، اتهم بوتين كييف بمواصلة مهاجمة مصافي النفط الروسية، متجاهلة دعوة دونالد ترامب لوقف استهداف منشآت الطاقة.
ورغم الهجمات الأوكرانية، شدد بوتين على قدرة بلاده على الحفاظ على استقرار سوق الوقود المحلية وتأمين احتياجات المواطنين والاقتصاد، مشيراً إلى أن موسكو تواصل توسيع أسواق صادراتها، مستفيدةً من تنامي الطلب في دول آسيا والمحيط الهادئ.
وفي مواجهة الضغوط الأوروبية والعقوبات الرامية إلى تقليص الاعتماد على الطاقة الروسية، اعتبر بوتين أن سياسة الاستغناء عن النفط والغاز الروسيين ستنعكس سلباً على الدول الأوروبية نفسها، وستزيد أعباءها الاقتصادية ومشكلاتها في تأمين الإمدادات.
وفي هذا السياق، تتجه أوروبا إلى وقف استيراد الغاز الطبيعي المسال الروسي المنقول بحراً اعتباراً من مطلع كانون الثاني/يناير، رغم استمرار اعتماد أسواقها على كميات كبيرة من الإمدادات الروسية.



وتزداد المخاوف الأوروبية مع تحذيرات مسؤولة في شركة «إكوينور» النرويجية من احتمال استمرار شح إمدادات الغاز طوال عام ٢٠٢٧، ولا سيما إذا تراجعت المخزونات خلال الشتاء واستمرت محدودية الإمدادات العالمية.